(سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا)

صدق الله العظيم

[سورة البقرة : الآية : 32]

شكر وتقدير

لا يسعني في البداية إلا أن أشكر الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى ومنها نعمة العلم والمعرفة راجيًة من الله عز وجل أن يجعل هذه الرسالة عملاً صالحًا وعلمًا نافعًا. وأنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من مد لي يد المساعدة في إنجاز هذا البحث. وأتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي عبر مراحل حياتي التعليمية إلى كل من علمني حرفًا، أو أعطاني فكرة ساهمت في تشكيل عقلي ووجداني، وأتقدم بخالص الشكر العميق إلى أستاذي الجليل الدكتور/ علي حسن علي فرغلي – مدرس علم الاجتماع بقسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة عين شمس، والذي شرفني بتفضله الإشراف على هذا البحث. حيثُ أولني برعايته كما هي عادته في رعاية طلابه وأعطاني من وقته الكثير، أعطاه الله الصحة والعافية، وجعله الله نبراسًا لكل طالب علم.

كما تتقدم الباحثة بالامتنان والعرفان للدكتورة/ نهال محمد فتحي الشحات – مدرس الإدارة البيئية بقسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية في مع هد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس لتفضلها بالإشراف على البحث فلها مني كل الشكر والتقدير، جزاها الله عني وعن زملائي كل الخير.

ويسعد الباحثة أن تتقدم بأصدق آيات الشكر والعرفان بالجميل للأستاذة الدكتورة/ منى السيد حافظ عبد الرحمن – أستاذ علم الاجتماع ورئيس قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة عين شمس لتفضلها بالإشراف الرئيس على البحث، والتي تولتني برعايتها العلمية وتشجيعها المستمر، فلم تبخل بوقتها رغم أعبائها العلمية والإدارية، وتفكيرها المتجدد وأرائها السديدة، وملاحظتها الدقيقة، وأفكارها القيمة، وتوجيهاتها الثاقبة والمتميزة، مما أرشدتني إلى معالم الطرق الصحيح، وتتلمذت على يديها وتعلمت منها الكثير من فنيات البحث العلمي وأخلاقياته وذلك لتحليها بروح العالم الأصيل، فمهما حاولت التعبير عن عميق شكري ومزيد امتناني وعرفاني فإن الكلمات تقف عاجزة ويتعثر قلمي عن توجيه شكري لسيادتها. ولا أملك لها إلا الدعاء بوافر الصحة والعافية والقدر الرفيع.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع. كما أتقدم بخالص آيات الشكر إلى أسرة معهد الدراسات والبحوث البيئية. وأتقدم بخالص الشكر إلى زوجي وأبنائي، فهم ممن شاركوني عناء التجربة وهم شركائي في الجد والاجتهاد.

جزآهم الله عني خير الجزاء

" دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة للمشاركة في برامج حماية البيئة "
دراسة ميدانية بمنطقة عزبة النخل محافظة القاهرة

رسالة مقدمة من الطالبة

رضا الطنطاوي حافظ عياد

ليسانس آداب – شعبة التنمية والتخطيط الإجتماعي – كلية الآداب – جامعة عين شمس

2005

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

2013

صفحة الموافقة على الرسالة

" دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة للمشاركة في برامج حماية البيئة "
دراسة ميدانية بمنطقة عزبة النخل محافظة القاهرة

رسالة مقدمة من الطالبة

رضا الطنطاوي حافظ عياد

ليسانس آداب – شعبة التنمية والتخطيط الإجتماعي – – كلية الآداب – جامعة عين شمس 2005

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللـجنـة	**الـتـوقـيـع**
١ - أ.د./ منى السيد حافظ عبد الرحمن **أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس**	
٢ - أ.د./ دينا عبد المنعم راضي **أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة – جامعة عين شمس**	
٣ - أ.د./ ماجد محمد حنفي **أستاذ مساعد خدمة المجتمع – كلية الخدمة الإجتماعية – جامعة حلوان**	

2013

" دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة للمشاركة في برامج حماية البيئة "

دراسة ميدانية بمنطقة عزبة النخل محافظة القاهرة

رسالة مقدمة من الطالبة

رضا الطنطاوي حافظ عياد

ليسانس آداب – شعبة التنمية والتخطيط الإجتماعي – – كلية الآداب – جامعة عين شمس 2005

لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإنسانية البيئية

تحت إشراف:

اللـجـنـة	**الـتـوقـيـع**
١ - أ.د./ منى السيد حافظ عبد الرحمن **أستاذ ورئيس قسم علم الإجتماع – كلية الآداب – جامعة عين شمس**	
٢ - د./ على حسن على فرغلى **مدرس علم الإجتماع - كلية الاداب – جامعة عين شمس**	
٣ - د./ نهال محمد فتحي الشحات **مدرس الإدارة البيئية – قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والغدارية البيئية – معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس**	

ختم الأجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / / 2013

موافقة مجلس المعهد	**موافقة الجامعة**
/ /2013	**/ / 2013**

2013

مقدمة الدراسة

- **تمهيد.**

أولًا: إشكالية الدراسة.

ثانيًا: أهداف الدراسة.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة.

رابعًا: الموجهات النظرية للدراسة.

- **تعقيب.**

- **تمهيد:**

مما لا شك فيه أصبحت قضية التنمية اليوم تمثل إحدى القضايا الأساسية الهامة التي تحتل مكانة خاصة على المستويات العالمية، والإقليمية، والمحلية ومن ثم فقد حظيت قضية التنمية باهتمام الكثير من المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين وغيرهم منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية فأقبلوا على دراستها لتحديد وتحليل أبعادها، وبما أن العنصر البشري هو العنصر الفعال في عملية التنمية، نجد أن الرؤى النظرية لعمليات التنمية تأسست في معظمها على المراجعة النقدية للمفاهيم التي أفرزها الفكر التنموي ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد أدت هذه المراجعة إلى إعادة الاعتبار للإنسان باعتباره محور التنمية وهدفاً لها في آن واحد، وأدت بالتالي إلى إعادة النظر في العناصر المكونة لعملية التنمية والبيئة المساعدة لجعلها فاعلة ومستدامة، وهكذا ظهر إلى الوجود مفهوم التنمية البشرية مركزاً على تنمية الإنسان عن طريق زيادة مهاراته، وتوسيع خياراته، وتمكينه من السيطرة على حياته والتحكم بمصيره، وبهذا المعنى تجاوزت التنمية البشرية الحدود الكمية لمسألة النمو التي كانت تعتبر هدف التنمية ومحورها.

أصبحت التنمية البشرية لا تكتفي فقط ب الحدود الكمية لمسألة النمو، بل تعني بتوزيع عائداته بشكل عادل، ولا تكتفي بتوزيع حدود الخيارات المتاحة أمام أفراد المجتمع نسائه ورجاله، بل تعمل على تأهيلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم و تُمكنهم من السيطرة على مصائرهم. أي أن التنمية أصبحت تهتم بما يمكن أن نطلق عليه الحدود الكيفية أو النوعية للنمو([1]).

ولقد شهد عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة بروز نظام عالمي جديد، تشكل الولايات المتحدة الأمريكية القوى المحورية في إطاره، وأطلقت العولمة باعتبارها أيديولوجيا و نمطاً للحياة، حيثُ أعادت تشكيل العالم على غرار نمط حياتها. وقد تضافر مع تلك الأيديولوجيا الليبرالية التي تؤكد على القطاع الخاص واقتصاد السوق – والتي أدت إلى زيادة أعداد الفقراء والمهمشين خاصة من الأطفال والنساء – تراجع قوة ومكانة الدولة القومية، فلم تعد لها سيطرة كاملة على فضائها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي، وذلك بفضل آليات العولمة التي اتجهت إلى إضعاف الدولة القومية، وذلك لخلق بيئة مواتية

([1]) فهيمة شرف الدين: المرأة والتنمية المستدامة في ظروف لبنان، مجلة المستقبل العربي، عدد229، بيروت، مارس 1998، ص660.

لاستقرار النظام الذي كونته فقد إستحدثت العولمة فاعلين جدد بدأوا في منازعة سلطة الدولة ومقاسمتها لمكانتها.

في هذا السياق برزت الجمعيات الأهلية كفاعل رئيس في عملية تنمية وتطوير المجتمعات بعد أن تراجع دور الدولة القومية في تحقيق التنمية لمجتمعاتها، وأصبح هناك اهتمام متزايد من قبل العالم والحكومات بالجمعيات الأهلية باعتبارها شريك ومصدر فعال تعتمد عليه في مواجهة كثير من مشكلات التحول نحو اقتصاد السوق، حيثُ تعد تلك الجمعيات أكثر ديناميكية ومرونة وفاعلية من الدول في الاستجابة للتغيرات المجتمعية، والوصول لأكثر الفئات فقرًا وتهميشًا. بل وأصبحت الجمعيات الأهلية فاعل له تأثيره وفاعليته في النظام العالمي، يساهم في صنع الأحداث، واتخاذ القرارات، وتوجيه الاهتمام نحو العديد من المشكلات والقضايا العالمية وطرح التراث النظري لمفاهيم تنموية جديدة كالتمكين، تمكين المرأة، والمشاركة، وبرامج حماية البيئة، كآليات أساسية للإصلاح.

ولقد احتلت قضية المرأة موقعًا هامًا في عمليات التنمية البشرية المستدامة وأصبح إدماجها في هذه العمليات شرطاً أساسيًا للنجاح، إذ أن تجاهل الدور النسائي في عملية التنمية يُعيق تقدمها كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1995م، على أن شروط هذا الإدماج لا تقتصر على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل فقط، فقد يستلزم إتاحة الفرص المتكافئة لها للمشاركة بفاعلية في صياغة القرارات ورسم السياسات هذا من ناحية، بل إن أهم مقومات الإدماج الاجتماعي هو بناء وتأهيل القدرات البشرية لكافة أفراد وفئات المجتمع لتمكينهم من المشاركة بفاعلية في صنع وتنفيذ ومتابعة مختلف القرارات التي تمس جوانب حياتهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وذلك من ناحية أخرى[1].

ومن ثمّ تبنت معظم مؤسسات المجتمع المدني ذات التوجهات النسوية مدخل التمكين للعمل مع النساء، مما جعل الكثير من المؤتمرات المعنية بالمرأة توصي بالنهوض بهذه الجمعيات خاصة تلك التي تساعد إستراتيجيتها وبرامجها على تمكين المرأة، ويهدف هذا المدخل إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة في اتخاذ القرار الخاص بالحياة الفردية والجماعية، بل إن أهم أهداف التحليل النوعي توسيع الخيارات والفرص المتاحة

---

(1) تقرير المرأة المصرية: (المرأة المصرية والخطة القومية 2002-2007)، التقرير الأول، المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة، القاهرة، مارس2001، ص24.

للرجال والنساء بصفة متساوية في جميع المجالات التعليمية، المعلوماتية، الاقتصادية، القانونية، وكذلك الحقوق السياسية والاجتماعية إلى جانب قضايا البيئة.

عليه يبدأ تفعيل دور المرأة في حماية البيئة والتصدي للمشاكل البيئية من إدراك نوع القضايا البيئية التي تواجه كل دولة وتحديد نواحي القصور، حتى توجه التربية البيئية وبرامج حماية البيئة ورفع وعي المرأة البيئي على أسس سليمة تتناسب مع المشاكل البيئية في كل دولة.

كما يؤدي دعم الهيئات الحكومية لدور المرأة في حماية البيئة إلى تحفيز المرأة ودفعها إلى بذل المزيد من الجهود للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث داخل وخارج المنزل، وعلى المنظمات المهتمة بالصحة والبيئة أن تقوم بدعم دور المرأة البيئي من خلال المزيد من الأبحاث العلمية حول التلوث وأثاره الصحية على المرأة والأجيال الناشئة.

وللجمعيات الأهلية دورًا لا يقل أهمية عما تقوم بها الحكومات من سن التشريعات حيثُ أنها بأسلوب عملها وإمكاناتها البشرية ومنها المرأة إلى جانب إمكاناتها المادية، تستطيع أن تحقق الكثير في مجال حماية البيئة، وذلك في العديد من المجالات مثل التوعية البيئية والتثقيف البيئي، كما إنها تشكل أحيانًا جماعات ضغط على الأجهزة المسئولة.

أولًا: إشكالية الدراسة وأهميتها:

منذُ إعلان الأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة في عام 1975م، و ما تلاه من إعلان الفترة 1976م – 1985م عقد الأمم المتحدة للمرأة، ومن ثمّ المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة التي توالت في التسعينيات من القرن الماضي، أولى المجتمع الدولي اهتمامًا كبيرًا لتظهير العلاقة بين المرأة والتنمية، والمرأة والبيئة، اتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتفعيل دور المرأة في عملية التنمية، وقد تُرجم ذلك في تشجيع مشاركة المرأة بشكل تدريجي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدءًا بالنطاق المحلي ومروراً بالمستوى الوطني وصولًا إلى المشاركة في صنع القرار العالمي. فبرز دور المرأة في العالم كعنصر أساسي في حركة التنمية وقوة ضاغطة يمكن أن تصنع التغيير في مسيرة هذه الحركة وتوجهاتها، وأنُشئت

منظمات كرست جهودها لتعزيز دور المرأة في كل ما يتعلق بالبيئة والتنمية، ومنها المنظمة النسائية للبيئة والتنمية( ).

ومن الجدير بالذكر أن هذا القطاع "الجمعيات الأهلية" قد حقق درجة عالية من التفاعل مع الكثير من المتغيرات التي لحقت بالمجتمعات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية، خاصة وأن هذا القطاع – على وجه العموم – في تجاوبه مع المتغيرات المترددية، قد أتسم بالمرونة في استجاباته، وأحيانًا ما كانت مرونته إزاء بعض القضايا والمتغيرات أسرع من استجابة الحكومات، وأكثر فاعلية في الوصول إلى الفئات المحتاجة، ومن أبرز الأمثلة المميزة والتي تلخص اقتراب الجمعيات الأهلية من المجتمع ومن قضاياه ذلك الاهتمام المتزايد من قِبل الجمعيات الأهلية بحماية البيئة، الذي أصبح من القضايا التي تهتم بها مختلف الحكومات وكل دول العالم على حد سواء.

ومن ثمّ برزت ضرورة الاهتمام بحماية البيئة والذي أقترن في البداية بسن التشريعات والقوانين التي تهدف إلى حماية البيئة الطبيعية وحماية المصادر الأرضية عن طريق مقاومة إزالة الغابات والتصحر، وحماية البيئة من التلوث، إلا أن الحفاظ على البيئة لا يقتصر على القوانين، رغم وجود هذا الكم من التشريعات فلقد استمرت البيئة في التدهور، مما دفع إلى القول بأن سن القوانين لا يعني تطبيقها وخاصة عندما تتعارض اهتمامات الأفراد مع أهداف القانون، ومن ثمّ كان لغياب دور القانون أثر في تفاقم المشكلات البيئية في العديد من الدول( ).

وتأكيدًا للدور الذي تلعبه المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وبما لها من دور هام في المحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، من خلال دورها التاريخي في تنشئة وتربية وتعليم وتوعية أجيال المستقبل ضمن دورها الريادي في رعاية الأسرة وتحديد أنماط السلوك وترشيد الاستهلاك، هذا بالإضافة إلى الدور المتزايد للمرأة العاملة في مجال الإنتاج والتنمية واتخاذ القرار، فقد أولت الدول والمنظمات العربية والإقليمية والدولية اهتمامًا كبيرًا بترسيخ دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة داخل وخارج نطاق الأسرة.

( ) أصدرت المنظمة النسائية للبيئة و التنمية (WEDO) دراسة بعنوان: " نفاذ المرأة إلى الموارد الطبيعية والأهداف الإنمائية للألفية" في عام 2003 وهي متاحة على موقع www.wedo.org. وتاريخ دخول الباحثة لهذا الموقع 2010/9/21.

( ) إحسان حفظي صادق: علم إجتماع التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،2003، ص384.

ومن الجدير بالذكر أن ظهور الجمعيات الأهلية النسائية أرتبط بتطوير الاتجاهات النسوية العالمية، فمثلما تطور المفهوم المطروح للمساواة الذي نادت به الموجة الأولى من الحركة النسوية والمفاهيم المطروحة للعدالة والآفاق المطروحة للحياة الفردية، وكما تطورت الأطر المرجعية لحقوق الإنسان تطورت أيضًا الأطر التي تعمل في ضوئها المؤسسات الأهلية النسائية، حيثُ لم تعد مشاركة المرأة قاصرة على المساواة الاجتماعية أو المشاركة السياسية أو الديمقراطية الفعلية أو التنمية الاقتصادية أو التوعية الثقافية فحسب، وإنما أصبحت ضرورة حتمية يفرضها الواقع العالمي بهدف استمرارية الحياة الإنسانية على هذا الكون الذي يتصف بالعمومية (أ). ولهذا لم يعد الهدف من نشاط تلك الجمعيات هو الدعوة للمساواة من أجل النساء أو تقديم خدمات في المجالات التقليدية المختلفة، بل أصبحت إستراتيجيات العمل في هذه المؤسسات تركز على العمل من أجل المرأة Work for Women، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الحركة النسوية العالمية المعاصرة. وذلك من خلال تمكين النساء وإدراجهم في عملية التنمية الشاملة والمتواصلة.

لقد أصبحت تلك الجمعيات غير الحكومية شريك أساس في عملية التنمية الشاملة، وذلك من خلال إطلاق الطاقات البشرية خاصة طاقات المرأة للمساهمة والمشاركة في التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال تمكينها اقتصاديًا وسياسيًا وصحيًا....إلخ. و يأتي ذلك من خلال تدعيم البرامج التي تهدف للتعليم والتدريب المستمر والمتنامي، والذي تحرص هذه الجمعيات على النهوض به. ولعلّ مشاركة هذه الجمعيات الأهلية في المؤتمرات الدولية والاتصال بالفكر النسوي العالمي، قد أدى إلى قدرتها على التنظيم، ومن ثمّ الدفاع عن قضاياها. ويهدف التمكين إلى التحكم في مسار حياة النساء بوجه عام وعلى وعيهن بحقوقهم وممارستهم بوجه خاص، وفي العادة يشير مفهوم التمكين إلى قدرة المرأة على العمل الجماعي للوصول إلى حقوقها من خدمات وموارد من خلال مشروع ما. وينبع مفهوم

(أ) منى السيد حافظ عبد الرحمن: المرأة في المجتمع المدني "دراسة تحليلية لعلاقة المرأة بالمنظمات الأهلية"، العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات و البحوث و الخدمات المتكاملة بكلية البنات جامعة عين شمس، تحرير: عبد الباسط عبد المعطي، إعتماد علام، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الأداب، جامعة القاهرة،2003. ، ص253.

التمكين من فكرة الإمكانية Possibility التي تعني الإمكانات المتاحة لها في الحصول على الخدمات و المنتجات والسلع والموارد[٦].

وتتمثل المشكلة الرئيسة لهذه الدراسة في محاولتها للتعرف على الدور الفعلى والواقعي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة للمشاركة في برامج حماية البيئة، وخاصة أن هناك العديد من النماذج المشرفة لإسهامات العديد من الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة، فقد قامت الجمعيات الأهلية بدور رائد في تشكيل وعى عام وممارسة ضغوط سياسية حملت الحكومات على التحرك، كما استطاعت أن تقوم بدور حيوي في مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في إستوكهولم، وكذلك تقوم بدور هام في نشر تقارير واسعة عن الحالة البيئية، ومثال ذلك ما قامت به بعض الجمعيات الأهلية في ماليزيا والهند والولايات المتحدة من إعداد تقارير هامة عن أفاق البيئة العالمية وقاعدة الموارد الطبيعية، ولذلك لابد أن تتكامل أنشطة الدولة مع التنظيمات الأخرى ومنها الجمعيات الأهلية الموجودة في المجتمع من أجل تمكين المرأة للحفاظ على البيئة لما لها من دور فعال ورئيس في تنمية المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة سواء النظرية أو التطبيقية من مدى أهمية الموضوع أو الظاهرة التي تناولتها، والدراسة الحالية ما هي إ لا تجسيد لواقع دور المرأة في المجتمع المصري والعوامل البيئية المؤثرة في تمكينها لتحقيق التنمية، من حيثُ تناولها لأحد الموضوعات البحثية الهامة.

ومما سبق تتضح أهمية الدراسة الراهنة من خلال مايلي:

- **<u>الأهمية النظرية</u>**: تستمد الدراسة الراهنة أهميتها النظرية من خلال النقاط التالية:

١) الاهتمام العالمي الحالي بقضايا المرأة وربطها بقضايا التنمية والبيئة.
٢) الاهتمام العالمي الحالي بقضايا البيئة وكثرة الأصوات التي تنادي بأهمية الحفاظ عليها.
٣) تنمية القوى البشرية وتدريبها وترشيد أنماط معيشتها من أجل الحفاظ على موارد الطاقة ولتحقيق التنمية المستدامة.
٤) إزدياد عدد الجمعيات الأهلية في العالم بوجه عام، وفي مصر بوجه خاص.

---

(٦) حامد الهادي: المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة مركز ميدانية في قرية الغاز بالشرقية، قضايا المرأة والعمل، مرجع سابق، ص343.

- **<u>الأهمية التطبيقية</u>:** تستمد الدراسة الراهنة أهميتها التطبيقية من واقع النقاط التالية:

١) وضع إطار عام لخطة عمل تهدف إلى تمكين المرأة لتتبوأ مكانتها، وتقديم إسهامتها في حماية البيئة والمحافظة على الموارد داخل وخارج نطاق الأسرة، بل والمجتمع بأسره.

٢) الاهتمام بمفهوم تمكين المرأة وتبنيه كسياسة رئيسة لتثبيت دورها وإزالة كل المظاهر التميزية ضدها ومنع إستضعافها، على إعتبار أنها إمرأة أمرًا ضروريًا ومطلبًا سياسيًا وإقتصاديًا وديمقراطيًا تسعى البلدان العربية لتطبيقه بطرق معينة وذلك لكي تستطيع هذه الدول السير وفقًا للمتطلبات الدولية الراهنة.

٣) كونها تتعامل مع المشكلة في ضوء الواقع الفعلي حيثُ أن الواقع يؤكد على أن مؤسسات الدولة وما تتخذه من إجراءات غير كافٍ أبدًا لمواجهة مشكلات التلوث البيئي؛ ومن ثم فإن أهمية المجتمع المدني ممثلاً في الجمعيات الأهلية تزداد في ظل الواقع الذي نعيشه وقتًا بعد آخر، والتي يمكنها أن تسهم بدور فعال في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة، والقيام بدور إيجابي في التأثير على السياسة البيئية.

على هذا فإن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات التلوث البيئي تضيف بعدًا جديدًا من أبعاد أهمية هذه الدراسة.

ثانيًا: أهداف الدراسة:

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين نموًا غير مسبوق لأعداد الجمعيات الأهلية وتوسعًا ملحوظًا في برامجها وفاعليتها، خاصة في ظل تراجع أدوار ووظائف الدولة في ظل تحولات العولمة. حيثُ ساهمت التطورات العالمية والإقليمية والمحلية في تنامي الوعي بأهمية الجمعيات الأهلية ووظائفها، وذلك في إطار البحث عن آليات يمكن أن تسهم في تجاوز أزمة المجتمع عامة، الأمر الذي أدى الى تصعيد أدوار و مسؤليات الجمعيات الأهلية في العالم، وإرتبط بذلك بروز رؤية جديدة – وخاصة من قبل االدولة – للجمعيات الأهلية بإعتبارها آليه تسهم في تحقيق التنمية، وذلك من منظور قدراتها على الإستجابة المرنة لإحتياجات المجتمع، في إطار التراجع النسبي لأدوار الدولة؛ فالجمعيات الأهلية تعمل بطريقة أسهل وأبعد ما تكون عن النظم البيروقراطية التي قد تحكم الجهات الحكومية، لهذا إتفق في العديد من المؤتمرات الخاصة بدور المرأة في البيئة على إعطاء الأولوية لعمل هذه الجمعيات في دعم دور المرأة في المحافظة على البيئة والحد من تلوثها.

يمثل **الهدف الرئيس** للدراسة: التعرف على الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة للمشاركة في برامج حماية البيئة. وقد إنبثق من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى والتي نحددها فيما يلي:

١)التعرف على أهم البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة.

٢)الكشف عن مدى وعي المرأة بوجود الجمعيات الأهلية في المجتمع، وبخاصة المجتمع المصري.

٣)البحث في دور الجمعيات الأهلية في رفع الوعي البيئي لدى المرأة المصرية.

٤)الكشف عن دور المرأة بعامة، والمرأة المصرية بخاصة في المحافظة على الموارد الطبيعية، وترشيد إستهلاكها.

٥)معرفة طبيعة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بعامة، والمرأة المصرية بخاصة من المشاركة في برامج حماية البيئة، وكيفية التغلب عليها.

٦) معرفة أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها منطقة عزبة النخل، وكيفية مواجهتها والتغلب عليها.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بطرح مجموعة من التساؤلات التي تحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة وهي تتحدد في التساؤلات التالية:

١)ما أهم البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة؟

٢)ما مدى وعي المرأة بوجود الجمعيات الأهلية في المجتمع، وبخاصة المجتمع المصري؟

٣)ما دور الجمعيات الأهلية في رفع الوعي البيئي لدى المرأة لدى المرأة المصرية؟

٤)ما دور المرأة بعامة، والمرأة المصرية بخاصة في المحافظة على الموارد الطبيعية، ترشيد إستهلاكها؟

٥)ما هي طبيعة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة بعامة، والمرأة المصرية بخاصة من المشاركة في برامج حماية البيئة؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

٦)ما أهم المشكلات البيئية التي تعاني منها منطقة عزبة النخل؟ وكيفية مواجهتها والتغلب عليها؟

رابعًا: الموجهات النظرية للدراسة:

ترى الباحثة أن النظرية التي تصلح للتطبيق في هذه الدراسة هي البنائية الوظيفية، لأن الإتجاه البنائي الوظيفي يدعو إلى دراسة الثقافات الإنسانية كل على حده دراسة آنية واقعية، كما يرفض الوظيفيون الإتجاه التاريخي، فالعلم من وجهة نظرهم يستبعد تاريخ الظاهرة، لأنه يسعى إلى الكشف عن عناصر الظاهرة وعلاقتها بغيرها من العناصر بغية الوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة.

ولقد ظهر الإتجاه الوظيفي أول ما ظهر كمنهجية ونظرية متميزة لدراسة المجتمع، في أعمال كونت وسبنسر وإميل دور كايم، في مجال الأنثربولوجيا، حيثُ ظهر في أواخر القرن التاسع عشر البدايات الأولى من القرن العشرين في كتابات العالم الأنثربولوجي راد كليف براون **Red Cliffe A. Brown**، و**مالينوفسكي B. Malinowski** (1884–1942)[1].

ولقد ساهم كل من **برنسلاو مالينوفسكي وراد كليف براون** في وضع هذا الإتجاه، فيؤكد **مالينوفسكي** على أهمية دراسة الوظيفة الفعلية للعنصر الثقافي لنتمكن من فهمه، كما يتحقق هذا الفهم من خلال دراسة علاقته بالعناصر الأخرى، وليس من خلال طريقة إعادة تكوين تاريخه أو إنتشاره. والنظم الاجتماعية تظهر نتيجة لقيام الثقافة بوظيفتها في إشباع الحاجات الإنسانية، ويؤكد البعض أن هذه النظم تظهر لتحقيق تلك الإحتياجات الإنسانية[2].

ويرى علماء الإجتماع أن المجتمعات عبارة عن كليات أو أنساق بينها إرتباط متبادل يكتسب كل جزء ماله من معنى في ضوء علاقته بالكل، كما يقوم كل جزء بأداء وظيفة معينة داخل النسق، وأن كل العناصر التي يتركب منها النسق هي مقومات ضرورية ترتبط بحاجات النسق العام، وأن إستمرار النسق في البقاء يرتبط بإستمرار التوازن الذي يتحقق بشروط أربعة وهي[3]:

---

(1) السيد عبد العاطي السيد: النظرية في علم الإجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية2000، ص283.

(2) Malinowski Bronislaw: The Dynamics of culture change: An Inquiry in to race relations in Africa. New Haven, Yale University, Press.1945, p.51.

(3) طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الإجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص 72.